

## المحاضرة الثالثة: النظم القانونية في الحضارة الرومانية.

### أولاً: مصادر القانون الروماني

لم يكن مصطلح القانون المدني في روما يشير إلى فرع من فروع القانون الخاص كما هو الحال اليوم، بل يعني القوانين المدنية، أو قوانين المواطن، كان هذا القانون في العهد الملكي (509-754 ق.م) قانوناً عرفياً، وقد أخذ القانون الروماني في العهد الجمهوري ينمو ويتطور نحو قانون مدون مستقل عن الديانة، وكان ذلك حسب المراحل التالية:

#### 1- قانون الألواح الإثني عشر

يمثل قانون الألواح الإثني عشر ثمرة صراع طويلة بين الأشراف والعامّة، فقد كان الأشراف يحتكرون العلم بالأعراف، ويستغلون شكلها الشفوي لتفسيرها بطريقة عشوائية، فالتمس الشعب تدوين الأعراف، فاستجاب لهم الدولة بعد عشر سنوات من المطالبة سنة 451 ق.م وقد احتوى قانون الإثني عشر على ثلاثة أنواع من الأحكام، قواعد إجرائية، أحكام خاصة بالأسرة والممتلكات وطرق الامتلاك، أحكام جنائية ودينية، أضيف بعد ذلك صدور ملحق يضم أحكاماً متفرقة.

#### 2- قانون الشعوب

كانت أحكام قانون المدينة تخص إلا الرومان، دون غيرهم من الأجانب لكن روما تظاهرت بالتسامح فمنحت الأجانب حق الزواج وإبرام العقود مع المواطنين الرومانيين، وخففت من شروط اكتساب المواطنة وفي عهد "كاركالا" (217-211 ق.م) عمم المواطنة سنة 212 ق.م لكافة أهالي البلدان التابعة للإمبراطورية، من جهة أخرى لم تكن روما إمبريالية، بمعنى أنها تعمل على تدويب هوية الشعوب المستعمرة في قالب واحد، بل تركت لكل شعب إمكانية الاحتفاظ بقوانينه المحلية ولغته وآلهته.

أدى تزايد المكتسبين للجنسية الرومانية إلى تغيير مفهوم المواطنة، فلم تعد تعني القدرة على المشاركة في الحياة السياسية، بل فقط مجموعة من الحقوق الفردية، ومن هنا تولدت تدريجياً لدى الرومان فكرة وجود إلى جانب القوانين الرومانية، قانون مشترك بين الشعوب مستلهم عن العدالة، أو ما يسمى «قانون الناس» تشمل أحكامه كافة النوع البشري ويجعل من الرجال أعضاء في نفس المجتمع القانوني العالمي.

#### 3- القانون البريتوري

كان القانون الروماني يمنح أهمية للإجراءات، ففي إجراءات رفع الدعوى مثلاً، يجب على المدعي ترديد عبارات دقيقة وإن أخطأ في الصيغ بطلت الدعوة.

كانت مهمة التأكيد من احترام إجراءات رفع الدعوى منوطة لرجال الدين، ذلك إلى غاية سنة 367 ق.م حيث تم إنشاء منصب قاضي البريتور، لا يعود لهذا الأخير الحكم في الدعاوي، بل التأكيد فقط من تأسيس الدعوى شكلاً قبل عرضها على قانون الموضوع أو هيئة المحلفين، فبمجرد تأكده من توفر الشروط الشكلية للدعوى، يحرر تقريراً يضم ملخص الدعوى، وهوية القاضي المعني للفصل في الموضوع، وبعض التعليمات التي تعين قاض الموضوع على إصدار حكمه.

اكتسب تقرير البريتور مع مرور الزمن أهمية كبيرة، حتى بلغ الأمر تجاوز صلاحياته الإجرائية لابتكار حلول قانونية لقضايا تجاهلها القانون المدني أو تطرق إليها بطريقة تتنافى ومبادئ العدالة.

في سنة 125 ق.م قام الإمبراطور "هارديان" بتقنين مرسوم البريتور، وبهذه المبادرة تحولت اجتهادات البريتور إلى مصدر من مصادر القانون الروماني.

#### 4- القانون الثيودوسي

جمع هذا القانون بأمر من إمبراطور روما الشرقية "ثيودوس الثاني" 408-450 ق.م لتسهيل عمل القضاة ورجال القانون، فقد كلف لجنة مكونة من كبار إطارات الدولة بجمع التشريعات الصادرة من عهد "قسطنطين" (337-306م) تضم مدونة "ثيودوس" ستة عشر كتاب مجزأ إلى مباحث، كل مبحث مرتب ترتيباً زمنياً باعتبار تاريخ صدور التشريع.

أما فيما يخص المدونة فقد امتازت بالشمولية، فقد عالجت كافة جوانب الحياة القانونية الأسرة، المعاملات المدنية، العقوبات، القانون الكنسي، تنظيم الدولة.

#### 5- مجاميع جستنيان

رغم حداثة، لم يتمكن القانون الثيودوسي من مسايرة تطور التشريع الروماني، إذ سرعان ما تراكمت المراسيم والأوامر الملكية بعد صدوره، أصبح أيضا من جراء غموض عباراته محل تفاسير تقريبية جعلت منه قانونا ظني الدلالة، فقرر المصلح النصراني الإمبراطور "جستنيان" (527-565م) بتاريخ 13 فيفري 528م تشكيل لجنة من عشر رجال قانون لجمع أحكام القانون الروماني في أجل عشر سنوات، ثم تدوين الكتب الثلاثة في أقل من ست سنوات وقد تشكل قانون جستنيان لأول مرة سنة 529م، وطبع ثاني في 534م لم يعثر المؤرخون إلا على الطبعة الثانية، ويتميز قانون جستنيان بقدر كبير من الدقة، علاوة على شموله لمختلف الأحكام الكنسية والمدنية والجنايية والإدارية والمالية، يتشكل من إثني عشر كتاب (نسبة إلى قانون الألواح الإثني عشر) كل كتاب مجزأ بدوره إلى مباحث موضوعية.

### ثانيا: النظم القانونية الرومانية

لقد وفرت الحضارة الرومانية بتدوينها للقانون وتحريره عن هيمنة رجال الدين الشروط الملائمة لتكوين علم القانون.

#### أ- مؤسسات القانون العام

مرت الحضارة الرومانية بثلاثة مراحل: العصر الملكي (509-754 ق.م)، العصر الجمهوري (27-509 ق.م)، العصر الإمبراطوري (ابتداء من 27 ق.م) بينما يتميز العصر الملكي باستبداد الملوك الست الذين حكموا بالقهر والاضطهاد، عرفت روما في العهدين الجمهوري والإمبراطوري مؤسسات وضعت مبادئ دولة صاحبة السيادة.

#### 1- نظام الدولة في العهد الجمهوري

رغم إطاحة الشعب بأخر الملوك المستبدين سنة 509 ق.م، إلا أن روما لم تعرف نظاما ديمقراطيا فسرعان ما استولى الأشراف على السلطة ليحتكروا الوظائف السياسية، لكن بعد صراع طويل بين الأشراف والعامّة، توصل الرومان إلى تشييد نظام سياسي يقوم على مبدأ العدل في توزيع السلطات بين المجالس وهيئة القضاة ومجلس الشيوخ.

**1-1 مجلس:** يضم النظام السياسي ثلاثة مجالس ينخرط فيها المواطنون ابتداء من التاسعة عشر من عمرهم، مجلس الأشراف، مجلس الجنود، المجالس القبلية، إضافة إلى مجلس الشعب أو «البليس» الذي تم إنشاؤه بعد ثورة 449 ق.م.

لا تملك المجالس الرومانية السلطة التشريعية، يقوم القضاة بتحضير مشاريع القوانين، تعرضها على مجلس الشيوخ للموافقة، ثم تقدمها أخيرا للمجالس للمصادقة دون إمكانية مناقشتها أو تعديلها بإضافة أن المجالس لا تتحكم في جدول اجتماعاتها إذ يعود للقضاء تحديد مواعيد الاجتماع، واستدعاء الأعضاء ورئاسة الجلسات.

#### 1-2 هيئة القضاة

كانت السلطتين التنفيذية والقضائية في روما معهودتين للقضاة، لكن هؤلاء لا ينتخبون من طرف الشعب، بل يعهد إليهم أسلافهم من القضاة المتقاعدين بعد موافقة مجلس الشيوخ أدى إلى استيلاء الأشراف على الوظائف العمومية، حتى ثارت العامة وألزمت الدولة تغيير نمط تعيين قضائتها، يقترح القنصل على المجالس الشعبية أربعة مرشحين لاختيار أحدهم لمنصب القضاء.

تميز النظام الإداري الرومان بتنوع وظائفه إلى جانب القنصل الذي يشرف على الحياة المدنية والعسكرية، ظهرت سنة 443 ق.م وظيفة «المحتسب» ضابط عام مكلف بتحرير قائمة المواطنين وتصنيفهم تبعا لثوراتهم، وتشكيل مجلس الشيوخ وفرض عقوبات أدبية ومالية على المخالفين للآداب العامة.

#### 1-3 مجلس الشيوخ

كان مجلس يضم مئة عضو زعماء كبار العائلات، لذلك لا يتكون هذا الأخير من العامة، بل من كبار القضاة والموظفين المتقاعدين الذين يمثلون الطبقة الأرستقراطية، يبدي هذا المجلس رأيه في القضايا السياسية، ومشاريع القانون وقائمة المرشحين للمناصب العليا، وشؤون السلم والحرب، وإدارة المستعمرات، وتسيير الميزانية، لا يعود لمجلس الشيوخ اتخاذ القرارات بل فقط الموافقة على قرارات الإدارة ليضيفها بالطابع الإلزامي.

## 2- نظام الدولة الرومانية في العهد الإمبراطوري

إتبع مقتل يوليوس قيصر سنة 44 ق.م إندلاع حرب أهلية بين أنصار ابنه بالتبني أوكتافوس وقائد الجيش ، إنتهت المواجهة بمعركة "أكتيوم" بفوز ابنه بالتبني وتمكنه من القضاء على الحرب الأهلية ومنحه مجلس الشيوخ السلطة الإمبراطورية.

لم يسعى أوكتافوس في تحطيم مؤسسات الجمهورية إذ أبقى كلا من مجلس الشيوخ ومجلس الشعب، لكنه فرض هيمنة على كافة مؤسسات الدولة، كما حول السلطة إلى نظام ملكي وراثي، أما فيما يخص تنظيم الإدارة الرومانية في العهد الإمبراطوري فكان النظام مركزي، فكل السلطات بيد الإمبراطور.

فيما يخص القضاء الروماني لقد تحرر مبكرا من هيمنة رجال الدين، فكان التنظيم القضائي يتمحور أساسا حول:

-القضاء البريتوري، البريتور قاض أولى ترفع أمامه الدعاوي للتحقق من إحترام الأطراف لإجراءات الدعوى قبل إحالتها على قاضي الموضوع، بينما يتكلف " البريتور الحضري" المقيم في روما بالنزاعات بين المواطنين الرومان أو الرومان والأجانب، يختص " البريتور المتنقل" بالخصومات بين الأجانب.

-القضاء العادي: بعد التأكد من تأسيس الدعوي يصدر البريتور تقرير يلخص فيه وقائع النزاع مع ذكر هوية قاضي الموضوع، يكون القاضي إما شخصا أو هيئة محلفين.

-قضاء المحتسب: أو قاضي الأسواق ، ضابط عام مكلف بمراقبة الأسواق والأماكن العمومية، لفرض عقوبات أدبية أو مالية على المخالفين للأداب العامة والمطففين في الكيل والميزان.

-قضاء القسطور: قاضي خاص يشرف على التحقيق الجنائي والقضايا الجنائية، يباشر مهامه بمساعدة "وكيل الحاكم الأعلى" أو مدير الشرطة المحلية يقوم بمهمة البحث والتحري .

### ثانيا: نظام الجرائم والعقوبات

ينفرد نظام العقوبات الروماني بتمييزه الجرائم العامة والخاصة، ويشمل الصنف الأول خيانة الدولة، الحريق المتعمد، القتل، شهادة الزور والفرار من واجب الجندي، الاعتداء على الديانة وأماكن العبادة، يجوز في هذه الحالة لأي مواطن أن يرفع الشكوى لتقرض العقوبة من طرف الدولة.

بالنسبة للجرائم الخاصة: فيميز القانون الروماني بين الجرائم ضد الأشخاص والجرائم ضد الأموال يعتبر من قبيل الجرائم ضد الأشخاص كل اعتداء ضد إنسان باستثناء القتل: كالضرب والجرح وقطع عضو من الأعضاء، فالأصل هنا القصاص مع إمكانية الاتفاق على مبلغ من المال يدفعه الجاني للضحية، رغم وجود بعض الاعتداءات البسيطة كاللطم والصفع التي يجيز فيها الضحية على قبول الغرامة دون إمكانية القصاص.

فيما يخص الجرائم ضد الأموال: انفرد القانون الروماني بتقديره لمركز المعتدي والظروف المشددة والمخففة للعقوبة.

### ثالثا: نظام الأسرة الرومانية

لاشك أن السلطة الأبوية تبقى السمة الرئيسية للأسرة الرومانية القديمة، فتميزه الأسرة بقيامها على سلطة «البطريك» سلطة تسري على كافة الأفراد في بيته، فهو المتمتع الوحيد بالأهلية القانونية، فلا يتصرف أحد في ممتلكاته دون إذن البطريك، وذلك إلى حين وفاته، كما يعتبرون رب الأسرة قاضيا حقيقيا، يتكفل بمعاقبة أهله في حالة ارتكابهم لجريمة.

- فيما يخص الزواج عند قدامى الرومان، فسائد نظام الزوجة الواحدة، ينعقد القران بتبادل صيغة التراضي، رغم كونه عقد بين أولياء الزوجين أكثر منه عقدا بين الزوجين.

- عرف القانون الروماني ثلاثة أنواع من الزواج.

- الزواج الدين المنتشر بين الأشراف الذي ينعقد بحضور الكاهن.

- الزواج المدني أو بالشراء الشائع بين العامة.

- الزواج بالمعاشرة بعد سكن الزوجين معا في منزل واحد لمدة سنة كاملة.

- أما فيما يتعلق بفك الرابطة الزوجية لا تزول هذه الأخيرة في روما إلا بوفاة أحد الزوجين أو ارتكاب الزوجة خطأ فاحشاً كالزنا.
- منح القانون الروماني الزوجين حق إنهاء زواجهما باتفاق بينهما، لكن المسيحية ألغت هذا الحق جاعلة من الزواج عقد أبدياً في الحياة.
- بالنسبة للميراث: كافة الأشخاص الخاضعين لسلطة الأب يشتركون في الميراث (زوجة + أبناء شرعيين + أبناء بالتبني) كما أعطى القانون الروماني لرب الأسرة إمكانية تقسيم ميراثه بنفسه بواسطة وصيته لكنها تخضع للإجراءات بما فيها مصادقة مجلس الشعب.